

من التخريب ورفض تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة.. مسرحية المؤامرة لم تكتمل بعد!!

«المشترك» في سيناريو التآمر الكبير!!

ما أن فرغت الساحة السياسية من جدل المنافسة الانتخابية الرئاسية والمعلبية التي اشتدت ذروتها في آخر انتخابات أجرتها اليمن العام الماضي وهي الأكثر منافسة والأكثر سخونة في تاريخ اليمن المعاصر، حتى عادت المنافسة هذا العام، ولكن بشكل آخر، فقد بدأت الأحزاب المعارضة بحملة مبكرة حرصت خلالها المواطنين على الفتنة وأججت نار المناظرة والطائفية والعشائرية، بل والانقلاب على الديمقراطية والوحدة الوطنية...

وقّعوا مع المؤتمر اتفاق المبادئ في يونيو 2006م وتصلوا عنه 2007م

استطلاع / فاروق ثابت



بدا ذلك جلياً بمواقفها الصريحة والمعلنة سبقتها بتنسيق واسع النطاق انكشفت مآربه المنقطة بقضايا المواطن المعيشية وخطاب «الظروف الصعبة، والفساد، ونهب الثروات» حتى اختزلت القضية كلها في موقفها من تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاء خرقاً لاتفاق أبرمه قادة المشترك مع المؤتمر الشعبي العام في يونيو من العام المنصرم 2006م اتفق المؤتمر فيه مع الفرقاء الخمسة في تشكيلة «المشترك» المعارض نفسه حالياً بموقفه المناهض والمناهض للاتفاق على تشكيل اللجنة العليا من القضاء والذي جاء بعد ضغوطات عدة ومطالبات «مشترك» مصالحية مناكفة شككت حينها بنزاهة وشفافية أداء اللجنة العليا طالما أدارتها القوى السياسية. حملة العنف والتخريب التي اطلقت برأسها ضد الوطن في ربوع عدة منه اتضحت مآربها بقوة بمجرد بروز موقف «المشترك» الراض لتشكل اللجنة الجديدة والتي أنهت فترتها القانونية الشهر المنصرم حيث قدمت الحكومة للبرلمان مشروعاً لتعديل المواد 21، 22، 23 من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 لسنة 2001م، يتم بموجبه تشكيل اللجنة العليا من 7 قضاة يختارهم رئيس الجمهورية من بين 14 قاضياً يرشحهم مجلس النواب من القائمة المقدمة له من مجلس القضاء الأعلى.

موقف الأحزاب المعارضة الذي أدانت فيه الأحزاب الخمسة نفسها بالوقوف ضد الحوار والديمقراطية حيث نكثت كل عهودها المبرمة مسبقاً وضربت على الحائط على لسان ناطقها الرسمي محمد الصبري الذي قال: «نرفض جملة وتفصيلاً مشروع الحكومة الخاص بتعديل الانتخابات العامة». موقف المشترك جسد بوضوح للعيان سعيه الى الابتزاز الرخيص والضغط على المؤتمر الشعبي العام للانقلاب على الديمقراطية تجسداً لمبدأ «القسمة» على كراسي «لجنة الانتخابات»، خاصة وأن أحزاب المشترك لا تملك مجتمعة سوى 58 نائباً في البرلمان مقابل أغلبية ساحقة للمؤتمر الشعبي العام مكونة من 229 مقعداً من أصل «301» مقعد. سياسيون وأكاديميون مختصون لـ«الميثاق» شخصوا الحال وأدانوا العلة التي بدت فيها أحزاب التقلبة بسواتها المتكيفة بما يتهدد الوطن وأمنه ووحدته ومستقبله.

البرلمان يمثل الأمة

□ علي أبو حليقة - رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب قال: طلب الحكومة المتعلق بتعديل قانون الانتخابات وتشكيل «لجنة الانتخابات»، من القضاء يأتي بموجب الصلاحيات التي يمنحها الدستور للحكومة بإمكانية إجراء أي تعديل قانوني وفقاً للتخصص الدستوري، الى جانب أن طلب تعديل قانون الانتخاب جاء بناء على اتفاق المبادئ المبرم مسبقاً بين المعارضة والحزب الحاكم لتشكيل اللجنة العليا من القضاء.. إضافة الى أن طلب التعديل أتى في ظل الحاجة والضرورة الملحة لسد الفراغ المؤسسي في سلطة اللجنة العليا للانتخابات حتى تقوم هذه المؤسسة بتأدية دورها الدستوري في الإعداد والتنهية والترتيب الفني والمالي والاداري للانتخابات والقائمة، وأن أقل مدة لتنفيذ هذه الإجراءات حتى موعد الانتخابات تستلزم عاماً تقريباً يسبق الفترة القانونية لبدء الزمن الانتخابي كفتح باب التسجيل من بلغ السن القانونية وغيره.

مضيفاً: الأمر يتطلب من الأحزاب السياسية عموماً دون تخصيص تقدير هذا الطرف وتسهيل إجراءات تسمية أعضاء اللجنة العليا للانتخابات في جميع نواحيها التشريعية والاجرائية من أجل تهيئة وخلق بيئة آمنة لإجراء الانتخابات القادمة.

وحذر أبو حليقة الأحزاب من مغبة تأخير الانتخابات القادمة قائلاً: في حال أي تأخير للانتخابات القادمة عن موعدها المقرر فإننا سنحمل الأحزاب المسؤولية في ذلك.

وتساءل رئيس اللجنة الدستورية مستفهماً من بعض أحزاب المعارضة: لماذا تتخوفون من اللجنة القانونية في البرلمان بتوجسات وهواجس تعرقل سرعة اختيار اللجنة العليا للانتخابات، رغم أن

الإجراءات التي تقوم بها اللجنة هي للجميع، ولا تفرق فيها بين السلطة والمعارضة خاصة وأنها قد أرسينا قواعد وأساساً ديمقراطية واضحة وشفافة، لتأكيد التداول السلمي للسلطة حقيقة ديمقراطية.

وتابع: مجلس النواب يعضى في اجراءاته التشريعية والقانونية المخولة له في الدستور والقانون باعتبار أن البرلمان يمثل الأمة، لا حزبا أو تنظيماً أو جماعة يعينها، ورحب بأي اتفاق سياسي خارج قبة البرلمان.

مواقف أئمة

□ ويصف الدكتور أحمد شجاع الدين نكثاً «مشترك» للمعارضة عما اتفقت فيه باجماع مشتركى أبرمت خلاله اتفاقاً نكثت به بعض القوى بمعارضة مشيئة.. ومنعها بقوى التخطيط المشترك بالوجود بكل بروت، لا يتفق مع مصالحهم حتى اذا كان الاستقرار السياسي أو وحدة الوطن وأمنه.

وأضاف: من خلال تعاملنا اليومي مع أحزاب «المشترك» فإنهم دائماً مع كل ما يخدم مصالحهم، ولكن اذا شعروا بالضعف في طرح حقائق ما ومعالجتها بروح المسئولية فإنهم ينتفرون لكل الاتفاقيات والالتزامات دون مراعاة لأي مبادئ أو قيم وعلى سبيل المناكفة والمكايبة الجوفاء، مؤكداً أن أحزاب «المشترك» بمواقفها المتناقضة والمتضاربة دائماً مع مصالح الوطن وضد المواطن تعودنا عليها في اعاقه القوانين اليمني وتشويهه.

ودعا شجاع الدين الى ضرورة أن توضح الحكومة والمؤتمر الشعبي العام الحقيقة للناس بالتداول الصحفي الجاد الذي يكشف موقف «المشترك» ضد «لجنة الانتخابات» في الوقت الذي كان من الداعين والضامنين بشدة لتشكيلها من القضاء.

إصلاحات مستوعدة

□ أما الدكتور سالم ربيع بازار - عميد الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حضرموت، قال: اسناد مهام إدارة اللجنة العليا للانتخابات للقضاء أمر أثبت نجاحه وجدواه في كثير من الدول الديمقراطية المعروفة بتميزها في مستوى الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وأن ذلك أثبت نزاهته وشفافيته، مؤكداً أن «المشترك» الراض لتشكيل اللجنة العليا من القضاء بما

د. سالم ربيع: مواقف المعارضة تلبى اجندة خارجية

في المجتمع، وأشار الزبيري الى أن أحزاب المعارضة لا تعرف سوى مصالحها الأنانية القائمة على التمولية والقمع والانغلاق القائم على تهميش الآخر وتغييبه والتشكيك به.

□ ويشخص مدرس العلوم السياسية بجامعة صنعاء - نجيب غلاب - علة «المشترك» المزمته بطريقة منهجية قائمة على التحليل الأيديولوجي.. قائلاً:

أحزاب المشترك بحكم تكوينها الأيديولوجي ونتيجة الانغلاق على الذات، واعتقادهم بأنهم أشهر الناس واتقاهم، وأنهم المعبرون عن الحقيقة، والآخر بالنسبة لهم فاسد وخائن والأمانة، لذلك كله فهم لا يتقون بأحد إلا أنفسهم، فالقضاء بأعضائه غير قادر على تحقيق الحياد والنزاهة، ونظرتهم السلبية للقضاة والتشكيك بزممهم نابع من جوهر المشروع الذي يحرهم الذي يرى أن الدولة بكلبتها فساد محض، ونتيجة قناعتهم أيضاً أن الحياد مسألة مستحيلة في ظل قناعاتهم أن أعضاءهم الحزبيين حتى وان كانوا في مؤسسات محرمة فيها من القضاء فإنهم يظلون مرتبطين بالحزب ويعملون لصالح أحزابهم، فالحزب لدى هذه الأحزاب هو الأصل، وهم عندما يستلمون مؤسسة فإنها تصبح جزءاً من الحزب ويتم ادارتها بعقلية حزبية، لذلك فهم يفهمون الآخرين من خلال تجربتهم.

مضيفاً: كما ان ايمانهم بنظرية المؤامرة جعلتهم يتراجعون، فالقبول السريع الذي ابداه الحاكم للمقترح ولد لديهم الشك، ولأنهم غير قادرين على تبريرها إلا باتهام القضاء بالفساد، فإن أفضل القرارات هو الحفاظ على الوضع القائم في نظريهم.

من جانب آخر هذه الأحزاب تتعامل مع المؤسسات بعقلية المؤسسة الحزبية المؤدية لا تعبر عن آلية مستقلة لها أهداف ونظم ولوائح عندما تديرها قوى مستقلة تكون أكثر فاعلية في خدمة أهدافها، بل المؤسسة تكون فاعلة عندما يكون أعضاء

حزبهم فيها لمراقبة الخوثة الآخرين. واختتم حديثه قائلاً: التي ما يبدو أن مصالحهم الحزبية هي التي دفعتهم لتغيير رأيهم، رغم أن المصلحة الحقيقية في استقلال اللجنة العليا لأن استقلاليتها يسهم في بناء مؤسسة تدار وفق نظم واضحة وهذا يسهم في مساسسة الانتخابات بمعزل عن الصراعات الحزبية، قد تحدث اخطاء في البداية وتحيزات ولكن الوقت كفيل بترسيخ الاستقلالية ومع الوقت تصبح اللجنة العليا قادرة على انتاج ذاتها وفق الأنظمة واللوائح التي تنظم عملها وتصبح هي الاداة الفاعلة لتحقيق النزاهة والحياد.



□ د. شجاع الدين
□ د. الزبيري
□ أبو حليقة

أبو حليقة: نكث من محاولات تأخير الانتخابات عن موعدها

شجاع الدين الى أن أحزاب «المشترك» المزمته بطريقة منهجية قائمة على التحليل الأيديولوجي.. قائلاً:

أحزاب «المشترك» بحكم تكوينها الأيديولوجي ونتيجة الانغلاق على الذات، واعتقادهم بأنهم أشهر الناس واتقاهم، وأنهم المعبرون عن الحقيقة، والآخر بالنسبة لهم فاسد وخائن والأمانة، لذلك كله فهم لا يتقون بأحد إلا أنفسهم، فالقضاء بأعضائه غير قادر على تحقيق الحياد والنزاهة، ونظرتهم السلبية للقضاة والتشكيك بزممهم نابع من جوهر المشروع الذي يحرهم الذي يرى أن الدولة بكلبتها فساد محض، ونتيجة قناعتهم أيضاً أن الحياد مسألة مستحيلة في ظل قناعاتهم أن أعضاءهم الحزبيين حتى وان كانوا في مؤسسات محرمة فيها من القضاء فإنهم يظلون مرتبطين بالحزب ويعملون لصالح أحزابهم، فالحزب لدى هذه الأحزاب هو الأصل، وهم عندما يستلمون مؤسسة فإنها تصبح جزءاً من الحزب ويتم ادارتها بعقلية حزبية، لذلك فهم يفهمون الآخرين من خلال تجربتهم.

مضيفاً: كما ان ايمانهم بنظرية المؤامرة جعلتهم يتراجعون، فالقبول السريع الذي ابداه الحاكم للمقترح ولد لديهم الشك، ولأنهم غير قادرين على تبريرها إلا باتهام القضاء بالفساد، فإن أفضل القرارات هو الحفاظ على الوضع القائم في نظريهم.

من جانب آخر هذه الأحزاب تتعامل مع المؤسسات بعقلية المؤسسة الحزبية المؤدية لا تعبر عن آلية مستقلة لها أهداف ونظم ولوائح عندما تديرها قوى مستقلة تكون أكثر فاعلية في خدمة أهدافها، بل المؤسسة تكون فاعلة عندما يكون أعضاء حزبهم فيها لمراقبة الخوثة الآخرين. واختتم حديثه قائلاً: التي ما يبدو أن مصالحهم الحزبية هي التي دفعتهم لتغيير رأيهم، رغم أن المصلحة الحقيقية في استقلال اللجنة العليا لأن استقلاليتها يسهم في بناء مؤسسة تدار وفق نظم واضحة وهذا يسهم في مساسسة الانتخابات بمعزل عن الصراعات الحزبية، قد تحدث اخطاء في البداية وتحيزات ولكن الوقت كفيل بترسيخ الاستقلالية ومع الوقت تصبح اللجنة العليا قادرة على انتاج ذاتها وفق الأنظمة واللوائح التي تنظم عملها وتصبح هي الاداة الفاعلة لتحقيق النزاهة والحياد.

بن دغر «نموذجاً»



عبد العزيز الهياجم

■ لم أتعرف شخصياً حتى الآن على الأستاذ أحمد عبيد بن دغر عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، ولكنني أحترمه كشخصية وطنية من العيار الثقيل، ولي قصة معه لم تكن مباشرة وترجع الى ما قبل عامين ونصف تقريباً وبعد عودته بأيام الى الوطن بعد أن أقام في الخارج منذ ما بعد أزمة وحرب صيف 1994م.

حيث أجرت معه صحيفة «٢٦» سبتمبر» حواراً مميزاً قبيل العيد الوطني الخامس عشر وكان الحوار بمثابة قراءة ناضجة وصادقة مع النفس والوطن لتجربة ١١ عاماً قضاهما نازحاً وهو الذي كان قيادياً اشتراكياً بارزاً وأحد الذين شملتهم قائمة الستة عشر الشهيرة والتي صدر بحقها غفو رئاسي.

بن دغر قال ما مفاده أن التجربة أثبتت له أن المعارضة من الخارج غير مفيدة وتكون أحياناً مرتتهة للأحزاب.. ولأن المادة كانت على درجة كبيرة من الأهمية والوقت لم يسعفني للحصول على رقم هاتفه والتواصل معه فقد أخذت أبرز ما تضمنته المقابلة وأعدت نشره في صحيفة «الدستور» الأردنية، على اعتبار أنني كنت في ذلك منصفاً للرجل، وأيضاً بالنسبة لصحيفة «٢٦» سبتمبر» كنت على ثقة أنهم سيركون أن ما فعلته كان بدافع خدمة للمواقف الوطنية وتجاوز مسألة الحق الصحفي. وعندما نشرت المادة أعجبتني موقف قيادة صحيفة «٢٦» سبتمبر» والذي اعدوا نشر المادة باعتبارها حديثاً لـ«الدستور» الأردنية في ادراك عميق لأهمية ما فعلته.

● المهم أنني رسمت حينها صورة وطنية مشرفة لـ«بن دغر» وأكبرت له تلك الرؤية والقناعة على اعتبار أنه لم يكن مرغماً على ذلك، ولو كان بقي خارج الوطن وركب موجة المتاجرة بالوطن ووحدته وقضاياه كان سيقيض من الأموال المندسة أكبر بكثير من الراتب الذي يحصل عليه في وطنه. «بن دغر» الذي أحترمه لكونه ناضل في الماضي بقناعات وطنية عبر أيديولوجية معينة وحزب كان وفيها له حتى آخر لحظة.. أحترمه اليوم كثيراً لأنه كان أمام خيارين، إما أن يغير قناعاته الوطنية أو يغير الآلية والوسيلة التي يمكن بها أن يحقق قناعاته الوطنية ويناضل من أجل الوطن ووحدته.. فأختار أن يتمسك بقناعاته الوطنية ويغير الآلية.. وأعتبره أنا كما كان «خياراً» في الاشتراكي فهو اليوم «خياراً» في المؤتمر الشعبي العام، والمواقف التي يسجلها ليست كأي مواقف، فالذين لا يمكنهم أن يطعنوا في تاريخه النضالي لا يمكن لهم أن يطعنوا في نضاله الأكبر اليوم والذي يأتي في ظروف بالغة بوجاهة فيها الوطن هجمة شرسة تستهدف وحدته الوطنية وتلاحم جبهته الداخلية.